ورقة علمية

أزمة السيولة النقدية ومخاطر التحوّل إلى العملة الرقميـة في قطـاع غـزة

تداعيات الانفصال المالي على النظام المالي الفلسطيني

د. رائد محمد حلس

حزيران/ يونيو 2026

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات..... 1

الملخص..... 2

مقدمة 3

أولاً: أزمة السيولة النقدية في غزة: الجذور والتداعيات..... 4

ثانياً: التحوّل إلى العملة الرقميّة في قطاع غزة 10

ثالثاً: مخاطر التحوّل إلى العملة الرقميّة في قطاع غزة 12

رابعاً: المعيقات التي تعترض مسار التحوّل نحو العملة الرقميّة في قطاع غزة.....14

خامساً: البدائل السياساتية الممكنة وإجراءات التدخّل.....15

الخلاصة.....17

الملخص

أزمة السيولة النقدية ومخاطر التحوّل إلى العملة الرقمية في قطاع غزة
تداعيات الانفصال المالي على النظام المالي الفلسطيني

تشهد محافظات قطاع غزة أزمة سيولة نقدية حادة وغير مسبوقة، ناجمة عن تدمير البنية التحتية المصرفية وتعطّل قنوات تدفّق النقد، بفعل الحرب والحصار المالي المشدّد على إدخال النقد إلى القطاع طوال فترة الحرب، واستمرار القيود حتى بعد التوصّل إلى اتفاق وقف إطلاق النار. وقد أفضت هذه الأزمة إلى اختلالات هيكلية عميقة، تمثّلت في توسّع الاقتصاد غير الرسمي، وارتفاع عمولات السحب النقدي إلى مستويات قياسية، إلى جانب تنامي ممارسات الاحتكار واكتناز السيولة خارج الأطر الرسمية.

وفي هذا السياق، برزت مقترحات دولية تدعو إلى تبنّي "عملة رقمية محلية" كبديل تقني لمعالجة الأزمة. غير أنّ الدراسة تحذّر من هذه الطروحات، لما تنطوي عليه من مخاطر استراتيجية، في مقدّمتها تكريس الانفصال المالي بين قطاع غزة والضفة الغربية، وإضعاف الدور التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية، بما يهدّد وحدة النظام المالي الوطني.

كما تتناول الدراسة التحديات التقنية والسيادية المرتبطة بهذا التحوّل، لا سيّما في ظلّ هشاشة البنية التحتية لقطاعَيْ الطاقة والاتصالات، ومخاطر توظيف الأنظمة الرقمية كأدوات للرقابة والتحكّم الخارجي.

الكلمات المفتاحيّة:

أزمة السيولة النقدية	قطاع غزة	الانفصال المالي	الضفة الغربية
النظام المالي الفلسطيني	العملة الرقمية	التحديات	المخاطر

أزمة السيولة النقدية ومخاطر التحول إلى العملة الرقمية في قطاع غزة
تداعيات الانفصال المالي على النظام المالي الفلسطيني

د. رائد محمد حلس[1]

مقدمة:

يشهد قطاع غزة أزمة نقدية حادة تُعدّ من أبرز مظاهر الاختلال الاقتصادي المتفاقم في ظلّ الحرب والحصار المستمر، حيث تزايدت حدّتها بصورة غير مسبوقة خلال الفترة الأخيرة نتيجة القيود المشدّدة المفروضة على إدخال السيولة النقدية، إلى جانب التدمير الواسع الذي لَحِقَ بالبنية التحتية المصرفية، وما ترّتب عليه من تعطّل جزئي في أداء الجهاز المصرفي.

وقد انعكس هذا الواقع في صورة اختناقات حادة في المعاملات المالية اليومية، وعجز المؤسسات المصرفية عن تلبية الطلب المتزايد على النقد، سواء من قبل الأفراد أم منشآت القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، برزت مظاهر تشوّه واضحة في السوق النقدي، تمثّلت في توسّع النشاطات غير الرسمية وارتفاع كلفة الحصول على السيولة، الأمر الذي يعكس عمق الأزمة البنيوية التي يواجهها الاقتصاد المحلي في ظلّ بيئة تتّسم بعدم الاستقرار وانقطاع التدفقات النقدية المنتظمة. ومع استمرار هذه الاختلالات، بدأت تتبلور نقاشات متزايدة حول جدوى تبنّي بدائل للنقد التقليدي، من بينها مقترحات إصدار عملة رقمية محلية خاصة بقطاع غزة أو التوسّع في أنظمة الدفع الرقمية، بوصفها حلولاً تقنية محتملة لمعالجة شحّ السيولة وتعزيز كفاءة المعاملات المالية.

إلا أنّ هذه الطروحات، على الرغم مما تنطوي عليه من أبعاد تقنية، تثير جملة من الإشكاليات الاقتصادية والمؤسسية والسياسية، لا سيّما فيما يتعلق بإمكانية تكريس مسار انفصال مالي تدريجي

بين قطاع غزة والضفة الغربية، بما قد يفضي إلى إضعاف تكامل النظام المالي الفلسطيني وتقويض دور المؤسسات النقدية الرسمية، وعلى رأسها سلطة النقد الفلسطينية.

كما تطرح هذه المقترحات تحديات مرتبطة بالحوكمة المالية، والرقابة، والشفافية، ومخاطر الامتثال للمعايير الدولية، بما في ذلك قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

وتزداد أهمية تناول هذه الإشكالية في ظلّ تنامي الدعوات، على المستويين المحلي والدولي، للبحث عن حلول مالية مبتكرة لاقتصاد غزة، خصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب، في وقت ما تزال فيه المعالجات الهيكلية الشاملة للأزمة الاقتصادية الفلسطينية محدودة الأثر.

وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمّق لأزمة السيولة النقدية في قطاع غزة، مع تقييم مقترح التحوّل نحو العملة الرقمية المحلية، من خلال استكشاف أبعاده الاقتصادية والمؤسّسيّة والسياسية، وتحليل تداعياته المحتملة على وحدة النظام المالي الفلسطيني.

كما تسعى الدراسة إلى مناقشة هذا المقترح في ضوء بدائل سياساتية ممكنة، وصولاً إلى تقديم توصيات عملية تستهدف دعم صانعي القرار والمؤسسات المعنية، بما يعزّز استقرار النظام المالي ويحافظ على تكامله ضمن إطار وطني موحّد.

أولاً: أزمة السيولة النقدية في غزة: الجذور والتداعيات:

تعود أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة، قبل اندلا ع الحرب الأخيرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، إلى مجموعة من العوامل البنيوية المتراكمة، في مقدمتها الاعتماد الواسع على النقد الورقي (الكاش) كوسيلة رئيسية لإجراء المعاملات اليومية، في ظلّ محدودية البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني، وضعف انتشار الثقافة المالية الرقمية، وانخفاض مستوى الثقة بالتطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية.[2]

ومع اندلا ع الحرب في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، شَهِدَت أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة تصاعداً حادّاً، مدفوعةً بتعرّض عدد كبير من فروع المصارف ومقارها للتدمير نتيجة القصف المكثّف في مختلف مناطق القطاع، بالإضافة إلى تعذّر تشغيل ما تبقّى من هذه الفروع للقيام بالعمليات المصرفية الأساسية،

في ظلّ الظروف الميدانية القسرية، وانقطاع التيار الكهربائي، والتدهور الحاد في الوضع الأمني، وهو ما قاد إلى شلل شبه كامل في أداء الجهاز المصرفي، بما حدّ من قدرة الأفراد على الوصول إلى مدّخراتهم وأموالهم، وانعكس في تراجع ملموس في حجم السيولة النقدية المتداولة في الأسواق.[3]

كما تفاقمت الأزمة مع خروج معظم أجهزة الصراف الآلي عن الخدمة، وتعرّض عدد منها لأعمال السرقة والتخريب، بالتوازي مع استمرار القيود المفروضة على إدخال النقد وإخراجه من القطاع؛ الأمر الذي أفضى إلى اختلال واضح في دورة السيولة، وتعميق الاختناقات البنيوية في النظام المالي المحلي، وترتّب على ذلك تعطّل آليات التداول النقدي التقليدية، ولا سيّما عمليات السحب والإيداع عبر الجهاز المصرفي الرسمي، في مقابل تنامي ظاهرة اكتناز النقد لدى الأفراد والتجار، بما أدّى إلى شحّ السيولة داخل الاقتصاد وأضعف كفاءتها التداولية.[4]

ولعل من أبرز العوامل التي أسهمت في تفاقم أزمة السيولة النقدية خلال الحرب توقّف قنوات "ضخّ السيولة" التي كانت تعمل في الظروف الطبيعية قبل اندلاعها، والتي شكّلت مصادر رئيسية لتدفّق السيولة النقدية إلى قطاع غزة، ويمكن تحديد هذه القنوات في خمس آليات أساسية، تعطّلت أو توقفت بشكل كامل مع اندلا ع الحرب، الأمر الذي أدّى إلى انكماش حاد في المعروض النقدي داخل الاقتصاد المحلي، وهي:[5]

1. **شحن النقد الورقي**: من المراكز الرئيسية للبنوك في الضفة الغربية إلى فروعها في قطاع غزة، وهو ما توقّف بفعل القيود والحصار وتعطّل الحركة المصرفية بين الضفة والقطاع.
2. **تحويل رواتب موظّفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) بالدولار النقدي شهرياً**: حيث كان الاحتلال قد سمح سابقاً بإدخال نحو 13 مليون دولار في إطار ترتيبات خاصّة أعقبت الانقسام وإعلان قطاع غزة كياناً معادياً.
3. **المبالغ النقدية**: التي كان يدخل بها الوافدون والزائرون إلى قطاع غزة من الخارج، والتي شكّلت مصدراً محدوداً لكنّه مستمر لتدفّق العملة الأجنبية.

4. **تحويلات العمال داخل "إسرائيل"**: حيث سُمح قبل الحرب لعدد من عمال قطاع غزة بالعمل داخل "إسرائيل"، وقد شكّلوا أحد المصادر المهمة لضخ النقد إلى داخل الاقتصاد المحلي. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ متوسط الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في "إسرائيل" نحو 300 شيكل (نحو 81 دولار) خلال الربع الثالث من سنة 2023، في حين قُدّر عدد العمال من قطاع غزة العاملين داخل "إسرائيل" خلال الفترة نفسها بنحو 5,700 عامل.[6]

وباحتساب متوسط الأجر وعدد أيام العمل الشهرية، قُدّرت قيمة التدفقات النقدية التي كانت تضخّها هذه الفئة بنحو 44.5 مليون شيكل (نحو 12.09 مليون دولار) شهرياً في الاقتصاد المحلي،[7] قبل أن تتوقّف بشكل كامل عقب اندلاع الحرب، في حين تشير قاعدة بيانات وزارة العمل في غزة إلى أنّ عدد العاملين الفعليين من قطاع غزة داخل "إسرائيل" قبل اندلاع الحرب بلغ نحو 15 ألف عامل، وبالاستناد إلى متوسط أجر يومي يقدّر بنحو 300 شيكل (نحو 81 دولار) وعدد أيام عمل شهرية يقارب 26 يوماً، فإنّ هذه الفئة كانت تضخ ما يقارب 117 مليون شيكل (نحو 31.6 مليون دولار) شهرياً في الاقتصاد المحلي.[8]

ويُعزى التباين في تقديرات عدد العاملين من قطاع غزة داخل "إسرائيل" بين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة العمل في غزة إلى اختلاف منهجية الاحتساب؛ إذ يقتصر الجهاز المركزي على العمال الحاصلين على تصاريح عمل رسمية، بما يعكس الإطار القانوني المنظّم، في حين تعتمد وزارة العمل تقديراً أشمل يشمل العاملين الفعليين، بمن فيهم من دخلوا بتصاريح تجارية (حالات اقتصادية) دون صفة قانونية كعمّال أو تمتّعهم بحقوق العمل. وعليه، تعكس بيانات الإحصاء البُعد الرسمي، بينما تقدّم بيانات وزارة العمل صورة أقرب للواقع الفعلي لسوق العمل. ومع توقّف هذه الفئة عن العمل بشكل كامل عقب اندلاع الحرب، فقد الاقتصاد المحلي أحد أبرز مصادر تدفّق السيولة النقدية، الأمر الذي أسهم بصورة مباشرة في تعميق أزمة السيولة النقدية داخل قطاع غزة.[9]

5. **المساعدات القطرية النقدية التي كانت تُدخل إلى قطاع غزة ضمن آلية "الشنطة" خلال الفترة 2018–2021**: حيث سُمح بإدخال نحو 30 مليون دولار شهرياً نقداً، قبل أن تتوقّف هذه الآلية

عقب حرب سنة 2021، وتُستبدل لاحقاً بآلية التحويل عبر الحسابات المصرفية بالتعاون مع الأمم المتحدة.[10]

وقد أدّى التوقف المتزامن لهذه القنوات مع اندلاع الحرب إلى انكماش حادٍّ في مصادر ضخّ السيولة النقدية داخل قطاع غزة، ما أسهم في اختلال دورة النقد المتداول وتراجع المعروض النقدي الفعلي في السوق. كما انعكس ذلك على المستويَيْن الكلي والجزئي للاقتصاد، من خلال ارتفاع تكاليف المعاملات، والتعطّل الجزئي لوظائف الوساطة المصرفية، وتنامي الاعتماد على قنوات غير رسمية في تداول النقد. كما ترتّب على ذلك أيضاً تراجع قدرة النظام المالي المحلي على أداء وظائفه الأساسية، ولا سيّما في تعبئة المدخرات وتسهيل عمليات الدفع، الأمر الذي عمّق حالة عدم الاستقرار النقدي وأضعف مرونة الاقتصاد المحلي في مواجهة الصدمات المتتالية.[11]

ومع اشتداد شحّ السيولة النقدية، والإغلاق شبه الكامل للقطاع المصرفي بفعل الحرب، ومنع إدخال النقد إلى قطاع غزة منذ بدايتها، إلى جانب توقّف قنوات ضخّ السيولة، برزت اختلالات إضافية في السوق النقدية، تمثّلت في تنامي ظاهرة اكتناز النقد لدى بعض التجار بهدف تعظيم الأرباح، إلى جانب ممارسات غير منضبطة في التعامل مع السيولة النقدية المتداولة، من بينها الامتناع عن تداولها بحجة أنّها مهترئة، وإلغاء التعامل بالفئة المعدنية من فئة عشرة شواكل (نحو 2.7 دولار).

فعلى صعيد احتجاز السيولة النقدية، أسهم لجوء بعض التجار إلى اكتناز النقد في تضييق المعروض النقدي المتاح في السوق، بما أفضى إلى تعميق اختلالات العرض والطلب على السيولة، ودفع شريحة واسعة من المواطنين إلى الاعتماد على التطبيقات البنكية كوسيلة غير مباشرة للحصول على النقد مقابل عمولات مرتفعة تجاوزت في بعض الحالات 30%، قبل أن ترتفع لاحقاً لتصل إلى نحو 45% من قيمة المبالغ المسحوبة.[12]

وقد أسهمت هذه الممارسات في تكريس قنوات غير رسمية ومُكلفة للوصول إلى السيولة، بما عمّق من حدة الأزمة، وأدى إلى استنزاف دخول الأفراد وإضعاف قدرتهم الشرائية، بالإضافة إلى تعزيز مظاهر التشوّه في السوق النقدية، وتقويض كفاءة آليات التبادل داخل الاقتصاد المحلي. وفي هذا السياق، أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) United Nations office for the Coordination of Human Affairs in the Occupied Palestinian Territory (OCHA opt)، إلى أنّ أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة أدّت إلى تراجع حادّ في القدرة الشرائية للمستهلكين، بما انعكس سلباً على حصولهم على السلع الأساسية، وأضعف قدرة المنشآت الاقتصادية على تلبية احتياجاتها التشغيلية، بما في ذلك شراء المدخلات الإنتاجية ودفع الرواتب، الأمر الذي أسهم في زيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وفي مواجهة هذه التداعيات، اتجهت الجهات

الفاعلة في المجال الإنساني إلى توسيع استخدام المحافظ الإلكترونية كبديل جزئي لتداول المساعدات النقدية، بما يمكّن المستفيدين في مختلف مناطق القطاع من إجراء المعاملات والمشتريات الرقمية، في محاولة للتخفيف من آثار شحّ السيولة.[13]

وفي إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة، والتي ترتكز أساساً على خفض الطلب على النقد الورقي والتوسّع في أدوات الدفع الإلكتروني، أطلقت سلطة النقد الفلسطينية نظام الدفع الفوري IBURAQ بين البنوك والمحافظ الإلكترونية، بما يتيح تنفيذ الحوالات والمدفوعات بشكل فوري خلال ثوانٍ معدودة، ضمن توجّهها نحو التحوّل الرقمي وتطوير أنظمة دفع آمنة وسريعة ومنخفضة التكلفة، وإيجاد حلّ بديل، وإن كان جزئياً، لتعطّل الخدمات المصرفية التقليدية في قطاع غزة، في ظلّ تضرّر البنية التحتية، وانقطاع الكهرباء والاتصالات، وخروج عدد من فروع البنوك عن الخدمة.[14]

وعلى الرغم من إطلاق حلول الدفع الإلكتروني كأحد البدائل للتخفيف من أزمة السيولة النقدية، فإنّ الأزمة ظلت قائمة بفعل جملة من العوامل. ويتمثّل العامل الأول في تحوّل السوق المحلي في قطاع غزة إلى نمط "البسطات"، حيث فرض أصحاب البسطات قواعد غير منضبطة داخل السوق، تمثّلت في تقييد أو رفض استخدام الوسائل الإلكترونية، وفرض رسوم إضافية على المعاملات الرقمية، بما أسهم في إعادة تشكيل سوق غير رسمي وغير مستقر. أما العامل الثاني، فيتمثّل في اتّساع ظاهرة رفض التعامل بالعملات المهترئة وإلغاء بعض الفئات النقدية الصغيرة، ولا سيّما الفئة المعدنية من فئة العشرة شواكل (نحو 2.7 دولار)، الأمر الذي أسفر عن تعقيدات إضافية في تنفيذ عمليات البيع والشراء البسيطة، وأضعف من كفاءة التداول النقدي اليومي.[15]

يُضاف إلى ذلك الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي منذ بداية الحرب، بما عطّل البنية التحتية اللازمة لتشغيل أنظمة الدفع الرقمي بصورة منتظمة، وأضعف من قدرة المؤسسات والأفراد على الاعتماد الفعّال على الوسائل الإلكترونية في تنفيذ المعاملات المالية. كما فاقم من هذه الإشكالية ضعف خدمات الإنترنت واستمرار الاعتماد على شبكات محدودة الكفاءة، حيث ما يزال قطاع غزة يعمل في إطار تقنيات الجيل الثاني، الأمر الذي يحدّ من سرعة الاتصال واستقراره، ويقلّل من فاعلية تطبيقات الدفع الرقمي، ويُضعف من فرص توسيع استخدامها كبديل عملي للنقد الورقي.[16]

ومع استمرار شحّ النقد الورقي والمعدني واختفائه شبه الكامل من التداول، بالتوازي مع تدفّق البضائع والسلع عبر المعابر، ظهرت تطبيقات الدفع الرقمي كخيار شبه وحيد لتنفيذ المعاملات المالية اليومية. وقد أدّى ذلك إلى اتساع نطاق الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في عمليات الشراء والدفع، بما شمل بعض الخدمات الأساسية.

وعلى الرغم من هذا التوسّع، استمرت جملة من الإشكاليات العملية، لا سيّما ما يتعلّق بآليات التحويل وسهولة الاستخدام في بعض القطاعات الحيوية، مثل النقل العام، وخصوصاً سيارات الأجرة، الأمر الذي حدّ من كفاءة التطبيق الكامل لهذا التحوّل. ومع ذلك، فقد أسهم الانتشار المتزايد لوسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف الجزئي من حدة أزمة السيولة النقدية، وساعد على إعادة تنشيط جزء من الحركة الاقتصادية داخل القطاع، بما يعكس نمطاً من التكيّف الاقتصادي القسري في بيئة تتّسم بالهشاشة وعدم الاستقرار.[17]

ثانياً: التحوّل إلى العملة الرقميّة في قطاع غزة:

في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار الهش، الذي دخل حيّز التنفيذ في 2025/10/10، برزت مقترحات سياسية وإدارية جديدة لإدارة المرحلة الانتقالية في قطاع غزة، تمحورت بصورة رئيسيّة حول إنشاء ما عُرف بـ"مجلس السلام"، باعتباره إطاراً دولياً تقوده الولايات المتحدة لتنسيق جهود إعادة الإعمار وترتيبات ما بعد الحرب.

وفي هذا السياق، جرى التوافق على تشكيل لجنة وطنية فلسطينية ذات طابع تكنوقراطي لإدارة قطاع غزة، حيث عقدت اجتماعها الافتتاحي في القاهرة في 2026/1/15، إيذاناً ببدء أعمالها رسميّاً،[18] استناداً إلى قرار مجلس الأمن Security Council رقم 2803 لسنة 2025، والمرتبط بالخطة الأمريكية الشاملة لإنهاء الصراع.[19]

وأُنيط باللجنة الوطنية تولّي مهام الإدارة المدنية والأمن الداخلي، إلى جانب تنسيق جهود التعافي وإعادة الإعمار في المراحل الأولى، وذلك كترتيب انتقالي إلى حين تمكّن السلطة الفلسطينية من استئناف هذه

المسؤوليات.[20] وترتبط اللجنة مؤسسيّاً بـ"مجلس السلام"، حيث ترفع تقاريرها عبر مكتب الممثّل السامي، الديبلوماسي نيكولاي ملادينوف Nickolay Mladenov، في حين أنشأت السلطة الفلسطينية مكتب اتصال لإدارة العلاقة مع هذا الإطار الدولي.[21]

غير أنّ هذه الترتيبات واجهت جملة من التحديات البنيوية، أبرزها غياب التمثيل الفلسطيني في قيادة "مجلس السلام"، وعدم دعوة دولة فلسطين للمشاركة في اجتماعه الافتتاحي،[22] بالإضافة إلى تعذّر مباشرة اللجنة الوطنية لمهامها ميدانياً داخل القطاع حتى نهاية شباط/ فبراير 2026، نتيجة القيود الإسرائيلية واستمرار حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة، إلى جانب تراجع أولوية الملف لدى الإدارة الأمريكية.[23]

وفي ظلّ انشغال الإدارة الأمريكية بملفات إقليمية ودولية أخرى، وتعثّر تمكين الإدارة الفلسطينية الانتقالية التي شُكّلت حديثاً من ممارسة مهامها التنفيذية على الأرض، برزت تقارير إعلامية، من بينها ما نشرته صحيفة فايننشال تايمز Financial Times، تفيد بأنّ جهات مالية مرتبطة بـ"مجلس السلام"، الذي يُنسب ترؤسه إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump، تدرس مقترحات تتعلّق بإطلاق عملة رقمية، أو عملة مستقرة Stablecoin خاصة بقطاع غزة، وذلك في إطار تصوّرات لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي في القطاع. وتشير المعطيات المتداولة إلى أنّ هذه الأفكار ما تزال في مراحلها التمهيدية، ولم تُحسم بشأنها بعد جملة من الإشكاليات التقنية والمؤسسية والقانونية.[24]

ويقود العمل على المقترح رجل الأعمال التكنولوجي الإسرائيلي ليران تانكمان Liran Tancman، الضابط السابق في قوات الاحتياط، والذي يشغل حالياً منصب مستشار غير مدفوع الأجر لدى "مجلس السلام". كما يشارك في النقاشات ذات الصلة عدد من مسؤولي "اللجنة الوطنية لإدارة غزة" المكوّنة من 14 عضواً، إلى جانب ممثّلين عن مكتب الممثّل السامي الذي يقوده المبعوث الأممي السابق نيكولاي ملادينوف. وتعمل هذه الأطراف جميعها ضمن الإطار المؤسّسي لـ"مجلس السلام"، فيما تشير المعطيات إلى أنّ المجلس واللجنة الوطنية سيعملان على تحديد الإطار التنظيمي وآليات الوصول إلى العملة المقترحة، مع التأكيد على أنّ هذه الترتيبات ما تزال في مرحلة النقاشات الأوّليّة، ولم تُحسم تفاصيلها النهائية بعد.[25]

ثالثاً: مخاطر التحوّل إلى العملة الرقميّة في قطاع غزة:

على الرغم من أنّ مقترح التحوّل إلى العملة الرقميّة في قطاع غزة يُقدَّم بوصفه استجابة براجماتية لأزمة السيولة النقدية الحادة، التي تفاقمت خلال الحرب وما بعدها، ولا سيّما في ظلّ النقص الكبير في النقد المتداول نتيجة القيود الإسرائيلية المفروضة على إدخال العملة إلى القطاع، فإنّه يثير في المقابل جملة من المخاوف البنيوية، ويتمثّل أبرزها في احتمال أن يؤدّي اعتماده إلى تقليص دور سلطة النقد الفلسطينية والالتفاف على وظائفها التنظيمية والرقابية، على الرغم مما أظهرته من قدرة على العمل في بيئة شديدة التعقيد، وما حقّقته من تقدّم نسبي في تطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع الرقمي وضمان استمرارية الحد الأدنى من الخدمات المالية الأساسية، في سياق تراجع حاد وصل إلى حدود شبه الانهيار في القطاع المصرفي داخل غزة.

كما لا يمكن فصل هذا المقترح عن السياق الأوسع المرتبط بإعادة تشكيل البنية الاقتصادية لقطاع غزة، وهو سياق لم يكن غائباً عن الخطاب والسياسات الإسرائيلية منذ اندلا ع الحرب، حيث تكرّرت إشارات رسمية إلى ضرورة "إعادة تنظيم" الاقتصاد في القطاع، بما يتجاوز البُعد الأمني المباشر نحو إعادة هندسة أنماط الإنتاج والتداول والارتباطات التجارية. ويُمكن قراءة هذا التوجّه ضمن مسار أوسع يستهدف الدفع باتجاه الفصل التدريجي لاقتصاد غزة عن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية، بما يشمل إعادة تعريف قنوات الاتصال المالي والتجاري بين المنطقتين وإعادة ضبطها.[26]

وفي هذا الإطار، طُرحت مقترحات ذات طابع نقدي مباشر، من بينها ما نُسب إلى وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر Gideon Sa‘ar في نيسان/ أبريل 2025 بشأن إلغاء ورقة الـ 200 شيكل (نحو 54 دولار)، باعتبارها أداة ضغط مالي تستهدف البيئة الاقتصادية المرتبطة بحركة حماس. ويعكس هذا التوجّه توظيف الأدوات النقدية كوسائل تأثير سياسي وأمني، بما يشير إلى اتّساع نطاق استخدام السياسة النقدية كأداة صراع غير مباشر، وتحوّل المجال المالي إلى ساحة موازية لإدارة الصراع وتوجيهه.[27]

وبالإضافة إلى ذلك، لا تُعدّ العوائق الرئيسية أمام تحقيق الشمول المالي الرقمي في قطاع غزة مرتبطة بغياب عملة رقميّة بحدّ ذاتها، بل تعود أساساً إلى جملة من المحددات البنيوية، وفي مقدمتها القيود الإسرائيلية المفروضة على إدخال النقد، واتّساع نطاق النزوح السكاني، إلى جانب التدمير الواسع الذي لَحِقَ بالبنية التحتية خلال الحرب. وفي هذا السياق، تُشير التقديرات إلى أنّ نحو 81% من إجمالي المباني والمنشآت في القطاع قد دُمِّرت أو تضرّرت بدرجات متفاوتة، بما في ذلك البنية التحتية المصرفية وشبكات الكهرباء والاتصالات، مع تسجيل بدء عمليات ترميم محدودة وجزئية فقط عقب إعلان وقف إطلاق النار، الأمر الذي يحدّ بشكل كبير من البيئة المواتية لتطوير أو تعميم منظومات الدفع الرقمي بشكل مستدام.[28]

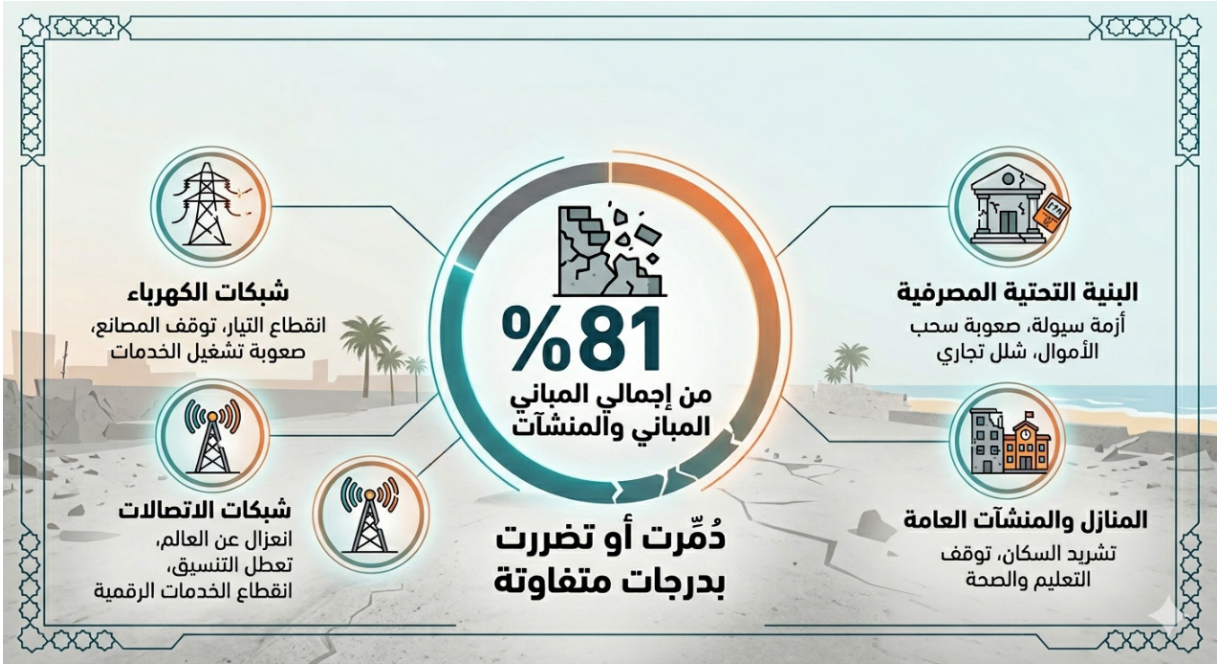

كما يثير هذا المقترح مخاوف جدية تتصل بمسائل الحوكمة المالية وآليات الرقابة المؤسسية، إذ إنّ الانتقال إلى نظام مالي رقمي ذي طابع مركزي، ولا سيّما في حال تصميمه خارج الأطر المؤسسية الفلسطينية القائمة، قد يؤدي إلى إعادة تموضع أدوات الرقابة والمشروطية والقيود ضمن مستويات أكثر تعقيداً وتأثيراً، بما يطرح إشكاليات جوهرية تتعلّق بالاستقلالية المالية، وحوكمة البيانات، وحماية الخصوصية. وفي هذا السياق، يرى معارضو المقترح أنّ مثل هذه التوجهات قد تنطوي على مخاطر إضافية تتمثّل في إعادة توظيف النظام النقدي بوصفه أداة للضبط والسيطرة الأمنية، بدلاً من كونه أداة داعمة للتعافي الاقتصادي ومسارات التنمية المستدامة في قطاع غزة.[29]

رابعاً: المعيقات التي تعترض مسار التحوّل نحو العملة الرقميّة في قطاع غزة:

تواجه مساعي التحوّل نحو نظام العملة الرقميّة في قطاع غزة جملة من المعيقات المتداخلة، التي يمكن تصنيفها ضمن مستويين رئيسيَّيْن: مستوى السيادة والرقابة، والمستوى التقني والبنيوي، بما يجعل هذا التحوّل مشروطاً بقيود بنيوية وسياسية مُعقّدة، نستعرضها فيما يلي:

1. معيقات السيادة والرقابة:

تواجه عملية التحوّل نحو العملة الرقمية في قطاع غزة مجموعة من المعيقات ذات الطابع السيادي والرقابي، والتي تُعدّ الأكثر تأثيراً على استقلالية النظام المالي المقترح، ويتمثّل أبرزها في احتمالية تجميد أو تعطيل المحافظ الرقمية بقرارات إدارية أو أمنية، الأمر الذي قد يؤدي إلى حرمان الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى أموالهم، بما يضعف مبدأ الأمان المالي. كما تشمل هذه المعيقات إمكانية فرض قيود على عمليات التحويل المالي بين الأفراد أو القطاعات المختلفة، بما يحدّ من انسيابية الحركة الاقتصادية، ويؤثّر في فعالية النشاط التجاري. وإلى جانب ذلك، يثير التوسّع في استخدام الأنظمة الرقميّة مخاوف متعلّقة بتعزيز مستويات المراقبة المالية، من خلال تسجيل وتتبع كافة المعاملات، بما قد يحوّل النظام إلى أداة رقابية شاملة على السلوك الاقتصادي.[30]

2. المعيقات التقنية والبنيوية:

يُواجه مشروع التحوّل الرقمي تحديات تقنية وبنيوية جوهرية تعيق إمكانية تطبيقه بصورة فعّالة في قطاع غزة، ويتمثّل ذلك في الانقطاع المتكرّر للتيار الكهربائي، وضعف واستمرارية شبكات الاتصال والإنترنت، إلى جانب غياب بنية تحتية حديثة للاتصالات. كما يُلاحظ استمرار الاعتماد على تقنيات الجيل الثاني دون وجود مؤشّرات واضحة على إدخال تقنيات الجيل الثالث أو الرابع، وهو ما يحدّ بشكل كبير من قدرة النظام على تشغيل خدمات الدفع الرقمي بكفاءة. وفي هذا السياق، تصبح استمرارية الوصول إلى

الخدمات المالية الرقمية مرتبطة مباشرة بجاهزية البنية التحتية، ما يجعل أي خلل تقني سبباً مباشراً في تعطيل الدورة الاقتصادية وزيادة هشاشة النظام المالي.[31]

خامساً: البدائل السياساتية الممكنة وإجراءات التدخّل:

تتطلّب أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة، وما يرافقها من مخاطر مرتبطة بمقترحات التحوّل إلى عملة رقميّة خارج الإطار المؤسسي لسلطة النقد الفلسطينية، بلورة بدائل سياساتية واقعية تعالج اختناقات السيولة دون الإضرار بوحدة النظام المالي. وفي هذا السياق، تعرض الدراسة جملة من البدائل الممكنة وإجراءات التدخّل الموجّهة لصنّاع القرار والجهات ذات العلاقة.[32]

1. البدائل السياساتية الممكنة:

أ. تعزيز ضخّ السيولة النقدية عبر القنوات الرسمية:

يُعدّ استئناف تدفّق النقد الورقي إلى قطاع غزة عبر القنوات المصرفية الرسمية المدخل الأساسي لمعالجة أزمة السيولة، من خلال الضغط باتجاه السماح بإدخال كميات كافية من النقد لتلبية احتياجات السوق المحلي. كما يتطلّب ذلك إعادة انتظام صرف الرواتب والمساعدات النقدية عبر النظام المصرفي الفلسطيني الرسمي، بما يضمن وصولها إلى المستفيدين ضمن أطر رقابية واضحة، ويحدّ من تنامي القنوات غير الرسمية.

ب. توسيع نطاق أنظمة الدفع الرقمي القائمة تحت إشراف سلطة النقد الفلسطينية:

بدلاً من استحداث عملة رقمية مستقلة، يمكن تطوير البنية القائمة لأنظمة الدفع الرقمي، ولا سيّما نظام الدفع الفوري IBURAQ، وتوسيع استخدام المحافظ الإلكترونية المصرفية. ويواكب ذلك تحسين البيئة التشغيلية عبر حلول بديلة لمحدودية الكهرباء والاتصالات، مثل الطاقة الشمسية والشبكات المحلية، إلى جانب سياسات تحفيزية لتشجيع التجار والمواطنين على استخدام أدوات الدفع الرقمي، مدعومة بحملات توعية لتعزيز الثقافة المالية الرقمية.

ج. إنشاء آلية تمويل طارئة لدعم السيولة المؤقّتة:

يمكن، بالتنسيق بين سلطة النقد الفلسطينية والمؤسسات المالية الدولية، إنشاء صندوق طوارئ نقدي يهدف إلى دعم البنوك العاملة في قطاع غزة بسيولة مؤقّتة، بما يمكّنها من الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه المودعين. ويُشترط أن تتم إدارة هذه الآلية ضمن إطار رقابي مركزي يضمن الشفافية ويَحُول دون أيّ تشوهات في النظام المالي.

د. تفعيل التحويلات المالية الخارجية عبر القنوات الرسمية:

تُشكّل التحويلات الخارجية والمساعدات الدولية مصدراً مهماً لتعزيز السيولة، شريطة تطوير قنوات مصرفية آمنة وفعّالة لاستقبالها، سواء عبر الحسابات البنكية أم الدفع النقدي المنظّم. كما يتطلّب ذلك تنسيقاً فنياً مع الجهات ذات الصلة بعملة الشيكل لضمان انسيابية عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات.

2. إجراءات التدخّل:

في ضوء الاعتبارات السياساتية المرتبطة بإدارة الأزمات النقدية واستدامة الاستقرار المالي، تتطلّب معالجة أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة تبنّي حزمة متكاملة من إجراءات التدخّل العاجلة والمتوسطة الأجل، بما يحدّ من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية دون المساس بوحدة النظام المالي الفلسطيني أو إضعاف أطره المؤسسيّة، ونستعرضها على النحو الآتي:

أ. إجراءات تدخّل عاجلة: وتشمل:

- إعادة تفعيل ضخّ السيولة عبر القنوات المصرفية الرسمية، وضمان انتظام صرف الرواتب والمساعدات النقدية.
- ضبط السوق النقدي غير الرسمي من خلال تفعيل أدوات الرقابة والحد من عمولات السحب والممارسات الاحتكارية.

- تنظيم واستدامة قنوات التحويلات المالية الخارجية عبر النظام المصرفي الرسمي.
- إنشاء آلية طوارئ لدعم السيولة المصرفية عبر صندوق تمويل مؤقّت بالتنسيق مع الجهات الدولية.

ب. إجراءات تدخّل متوسطة الأجل: وتشمل:

- تطوير أنظمة الدفع الرقمي الوطنية تحت إشراف سلطة النقد الفلسطينية كخيار تكميلي للنقد.
- تحسين البنية التحتية للطاقة والاتصالات بما يدعم التحوّل الرقمي واستمرارية الخدمات المالية.
- تعزيز الإطار المؤسسي لسلطة النقد وتوسيع قدراتها في إدارة الأزمات النقدية.
- بلورة موقف وطني موحّد لرفع القيود على تدفّق النقد وربط ذلك بجهود التعافي وإعادة الإعمار.
- رفض أي بدائل نقدية أو عملات رقمية خارج الإطار الوطني لما تشكّله من مخاطر على وحدة النظام المالي.
- تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للفئات الهشّة ضمن أُطُر شفافة وغير مقيّدة للنشاط الاقتصادي.
- إخضاع أي بدائل نقدية أو رقمية مستقبلية لدراسات جدوى وتقييم وطني شامل قبل اعتمادها.

الخلاصة:

تخلص الدراسة إلى أنّ أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة حملت في ظاهرها أبعاداً فنية وظرفية، غير أنّها عكست في جوهرها توظيفاً للأدوات النقدية ضمن سياق ضاغط هدّد البنية المالية الفلسطينية ووحدتها المؤسسيّة.

كما تشير النتائج المستخلصة من الدراسة إلى أنّ الطروحات المتعلّقة بتبنّي عملة رقميّة محليّة لم تكن منفصلة عن أبعاد سياسية واستراتيجية، بما قد يُسهم في إعادة تشكيل النظام المالي على نحو يعمّق مظاهر الانفصال الاقتصادي، ويؤثّر في تماسك المنظومة المالية الفلسطينية.

وعليه، تقدّم الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في تحصين النظام المالي الفلسطيني وتعزيز قدرته على الصمود في مواجهة الضغوط والتحديات القائمة، وذلك على النحو الآتي:

- التمسك بسلطة النقد الفلسطينية كمرجعية حصرية للسياسة النقدية، ورفض أيّ ترتيبات مالية موازية.
- إعادة تفعيل قنوات ضخّ السيولة عبر الجهاز المصرفي الرسمي كأولوية عاجلة.
- تطوير أنظمة الدفع الرقمي الوطنية وتعزيز استخدامها ضمن بيئة تنظيمية خاضعة للسيادة الفلسطينية.
- تحسين البنية التحتية للطاقة والاتصالات لضمان فاعليّة التحوّل الرقمي.
- تعزيز أدوات الرقابة على السوق غير الرسمي للحد من الاستغلال وحماية القدرة الشرائية.

هوامش

[1] حاصل على درجة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد، وهو باحث فلسطيني متخصص في الاقتصاد الفلسطيني وتحوّلاته البنيوية في ظلّ الأزمات والصراع، له إسهامات بحثيّة متعدّدة في الدراسات والتقديرات الاقتصادية المنشورة حول قضايا التنمية والاقتصاد السياسي الفلسطيني.

[2] سيف الدين عودة، "آلية الاحتكار والاستغلال في اقتصاد الحرب، وأثرها في تآكل القوة الشرائية واستنزاف أموال المواطنين في قطاع غزة (2023–2025)،" موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2026/2/4، في: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1658487

[3] "بيان صحفي صادر عن سلطة النقد الفلسطينية"، موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2024/3/24، في: https://www.pma.ps/news/--mnx2c1xe

[4] سيف الدين عودة، "تشخيص أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة في ظروف الحرب الحالية وسبل التخفيف من آثارها السلبية،" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024/8/5، في: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655935

[5] سيف الدين عودة، "تشخيص أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة في ظروف الحرب الحالية وسبل التخفيف من آثارها السلبية،" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024/8/5.

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوى العاملة دورة (تموز – أيلول، 2023)، الربع الثالث 2023: التقرير الصحفي مسح القوى العاملة،" موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/11/8، في: https://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ32023A.pdf

[7] تمّ تقدير إجمالي الدخل الشهري لعمال قطاع غزة العاملين داخل "إسرائيل" بالاستناد إلى متوسط الأجر اليومي وعدد أيام العمل الفعلية خلال الشهر. حيث تمّ اعتماد متوسط أجر يومي يبلغ نحو 300 شيكل (نحو 81 دولار)، مع افتراض عدد العمال بنحو 5,700 عامل، وباحتساب نظام العمل الذي يقتصر على ستة أيام أسبوعياً (بما يعادل إجازة أسبوعية يوم السبت)، تمّ تقدير عدد أيام العمل الشهرية بحوالي 26 يوماً. وبناءً عليه، تمّ احتساب الدخل الشهري الإجمالي من خلال ضرب عدد العمال في متوسط الأجر اليومي ثم في عدد أيام العمل الشهرية، ليُقدّر إجمالي الدخل الشهري بنحو ما يقارب 44.5 مليون شيكل (نحو 12.09 مليون دولار).

تمّ تقدير متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار خلال الربع الثالث من سنة 2023 اعتماداً على بيانات سعر الصرف خلال الفترة 2023/6/1–2023/9/1، والتي دارت في نطاق تقريبي 3.7 شيكل/ دولار. انظر: أسعار صرف العملات، سلطة النقد الفلسطينية، في:

https://www.pma.ps/currency-exchange-rates

[8] مقابلة شخصية مع د. شادي حلس، مدير دائرة التخطيط بوزارة العمل، غزة، 2026/4/20.

[9] مقابلة شخصية مع د. محمود عيسى، باحث ومختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، غزة، 2026/4/21.

[10] الأمم المتحدة ستبدأ في صرف الأموال القطرية للأسر المحتاجة في غزة بموجب اتفاق جديد، موقع "تايمز أوف إسرائيل"، 2021/9/13، انظر: https://ar.timesofisrael.com

[11] مقابلة شخصية مع د. أمين أبو عيشة، دكتوراه في فلسفة الاقتصاد وباحث متخصص في الشأن المالي والاقتصادي، غزة، 2026/4/21.

[12] أزمة السيولة في غزة.. "هندسة التجويع" وسلاح الاحتلال الصامت من القصف إلى الجوع، موقع الجزيرة.نت، 2025/6/10، في: https://aja.ws/x1jveb

[13] آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 191 | قطاع غزة، موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأرض الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، 2024/7/15، في: https://www.ochaopt.org/ar/content/191

[14] بيان صحفي: سلطة النقد تطلق نظام الحوالات والمدفوعات الفوري بين البنوك والمحافظ الرقمية، سلطة النقد الفلسطينية، 2024/7/23.

[15] رائد حلس، التعاملات التجارية والخدماتية عبر التطبيقات البنكية كخيار استراتيجي لتعزيز الصمود الاقتصادي، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2025/8/24، في: https://pngoportal.org/p/28471

[16] مقابلة شخصية مع د. إبراهيم أبو زيد، مدير قسم تكنولوجيا المعلومات بكلية الدراسات المتوسطة – جامعة الأزهر، غزة، 2026/4/21.

[17] مقابلة شخصية مع د. محمد رجب، دكتوراه في الاقتصاد ومختص في التحليل المالي والاقتصادي، غزة، 2026/4/22.

[18] National committee for the administration of Gaza begins work, site of Palestine News and Information Agency (WAFA), 18/1/2026, https://english.wafa.ps/Pages/Details/166325

[19] Site of National Committee for the Administration of Gaza (NCAG), https://www.ncag.ps/en/

[20] Yara Hawari, The NCAG: Gaza's Technocratic Turn to Genocide Management, site of Al-Shabaka, 26/1/2026, https://al-shabaka.org/policy-memos/the-ncag-gazas-technocratic-turn-to-genocide-management/

[21] Vice President Al-Sheikh tells Mladenov liaison office ready to assume full duties in Gaza, WAFA, 21/2/2026, https://english.wafa.ps/Pages/Details/167599

[22] Chantal Da Silva and Abigail Williams, What Trump's first Board of Peace summit signals about Gaza's future, site of NBC News, 20/2/2026, https://www.nbcnews.com/world/gaza/board-of-peace-gaza-trump-reconstruction-israel-rcna259860

[23] Jack Khoury, Israel and Palestinian Authority Impeding Gaza Technocrats Committee's Start, Palestinian Officials Say, Haaretz newspaper, 8/2/2026, https://www.haaretz.com/gaza/2026-02-08/ty-article/.premium/palestinian-officials-israel-pa-blocking-start-of-gaza-administrative-committee/0000019c-3d0f-dd94-a39d-3f0f50170000

[24] فايننشال تايمز: مجلس السلام في غزة يبحث إطلاق عملة مشفرة، الجزيرة.نت، 2026/2/23، في: https://aja.ws/d6uy22

[25] تقارير: مجلس السلام يدرس خطة لإطلاق عملة رقمية لغزة مرتبطة بالدولار، موقع القاهرة 24، 2026/2/23، في: https://www.cairo24.com/2377260

[26] خالد أبو عامر، "العملة الرقمية في غزة: بين حل السيولة وإعادة هندسة السيطرة المالية،" موقع المركز الفلسطيني للدراسات السياسية، 2026/3/2، في: https://pcps.ps/?p=2694

[27] مطلب إلغاء ورقة الـ200 شيكل.. ضربة لاقتصاد غزة أم للدولة العميقة؟، الجزيرة.نت، 2025/5/1، في: https://aja.ws/9ydebg

[28] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، "نشرة الاقتصاد الفلسطيني، آذار 2026،" موقع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2026/4/1، ص 3، في: https://mas.ps/publications/13707.html

[29] المرجع نفسه.

[30] خالد أبو عامر، "العملة الرقمية في غزة: بين حل السيولة وإعادة هندسة السيطرة المالية،" المركز الفلسطيني للدراسات السياسية، 2026/3/2.

[31] مقابلة شخصية مع د. إبراهيم أبو زيد، 2026/4/21.

[32] تمت صياغة البدائل السياساتية الممكنة وإجراءات التدخّل المقترحة بالاستناد إلى البيانات النوعية التي جُمعت من خلال المقابلات المعمّقة التي أجراها الباحث مع الخبراء والمختصين في المجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى مخرجات جلسة نقاش ضمن "مجموعة بؤرية" (1) بعنوان: "بدائل معالجة أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة: السياسات المقترحة وإجراءات التدخل"، والتي عُقدت بمشاركة 10 من الخبراء والمختصين في مجالات الاقتصاد والسياسات المالية والنقدية، وذلك في مركز التضامن الإعلامي بمدينة غزة بتاريخ 2026/4/18.